

Distr.: General
28 July 2017
Arabic
Original: English

اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠

الدورة الأولى

٢-١٢ أيار/مايو ٢٠١٧

محضر موجز للجلسة الثالثة

المعقودة في مركز فيينا الدولي، فيينا، يوم الأربعاء، ٣ أيار/مايو ٢٠١٧، الساعة ١٠:٠٠

الرئيس: السيد فان دير كواست (هولندا)

المحتويات

مناقشة عامة للمسائل المتصلة بجميع جوانب أعمال اللجنة التحضيرية (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي تقديم التصويبات في مذكرة بإحدى لغات العمل وإدراجها
أيضا في نسخة من المحضر ثم إرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Control Unit
(srcorrections@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة
(http://documents.un.org/).



الرجاء إعادة استعمال الورق

17-07715X (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠:١٥

مناقشة عامة للمسائل المتصلة بجميع جوانب أعمال اللجنة التحضيرية (تابع)

١ - السيد معرفي (الكويت): تكلم باسم مجلس التعاون الخليجي فقال إن هدف إحلال السلام والأمن الإقليميين لن يتحقق بامتلاك الأسلحة النووية وحيازتها وتطويرها. فذلك لن يؤدي إلا إلى تفاقم حالة عدم الاستقرار. والضمان الوحيد لتلافي التهديد الذي تشكله الأسلحة النووية هو التخلص التام منها.

٢ - واستطرد قائلاً إن الدول الأعضاء في المجلس تدعو جميع الدول إلى النظر في اتخاذ تدابير لكسر الجمود العام السائد في آلية نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة. إذ إن مصداقية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بصفة خاصة، تتوقف على التنفيذ المتوازن لركائزها الثلاث، وهي: نزع السلاح وعدم الانتشار واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. ولن تتحقق أيضاً مقاصد وأهداف المعاهدة بصورة تامة بدون التنفيذ العالمي لها، بما في ذلك عن طريق انضمام الدول غير الأطراف إلى المعاهدة بوصفها دولا غير حائزة للأسلحة النووية. وذلك يشمل إسرائيل.

٣ - وأردف قائلاً إن على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تمتثل امتثالاً تاماً لالتزاماتها عملاً بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وأن تتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تنفيذ اتفاقات الضمانات التي أبرمتها، وأن تحسم جميع القضايا المعلقة.

٤ - واسترسل قائلاً إن من حق جميع الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار أن تتخذ قراراتها الخاصة فيما يتعلق باستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. وإن الوكالة الدولية للطاقة الذرية تقوم بدور رئيسي في تعزيز التعاون الدولي في هذا المجال، وبخاصة فيما يتعلق بالمسائل ذات الصلة

بالتعاون التقني، وتوفير ضمانات الوكالة أيضاً للمجتمع الدولي اطمئناناً هاما بشأن الطابع السلمي للأنشطة النووية. والامتثال التام لاتفاقات الضمانات من جانب الجميع أمر أساسي. وإن وجود برامج ومرافق نووية في الشرق الأوسط غير خاضعة للضمانات الشاملة مسألة مثيرة للقلق.

٥ - وأضاف قائلاً إن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط سيدعم الأمن والاستقرار الإقليميين. وإن مسؤولية تنفيذ القرار المتعلق بالشرق الأوسط الذي اتُخذ في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدتها عام ١٩٩٥ هي مسؤولية الدول الثلاث الوديدة للمعاهدة. وفي هذا الصدد، ينبغي للاتحاد الروسي والمملكة المتحدة والولايات المتحدة أن تلتزم بآلية تنفيذ إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية ومن جميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط، على النحو المبين في خطة العمل الواردة في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠. وتؤيد الدول الأعضاء في المجلس عقد مؤتمر تحت رعاية الأمم المتحدة يضمن مشاركة جميع دول المنطقة.

٦ - وتابع قائلاً إنه يُرجى من الدول التي لم تُصدق بعد على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وبخاصة الدول الحائزة للأسلحة النووية، أن تفعل ذلك من أجل وضع تلك المعاهدة موضع التنفيذ.

٧ - ومضى قائلاً إن الدول الأعضاء في المجلس أيدت عقد مؤتمر الأمم المتحدة للتفاوض بشأن وضع صك ملزم قانوناً لحظر الأسلحة النووية، توطئة للتخلص التام منها. وهذا الصك سيدعم النظام الحالي لنزع السلاح وينبغي أن يساعد على تحقيق الهدف الرئيسي المتمثل في تخليص العالم من الخطر الذي تشكله الأسلحة النووية. وينبغي لجميع الدول، وبخاصة الدول الحائزة للأسلحة النووية، أن تشارك بنشاط في هذه المفاوضات.

١١ - ومضت قائلة إن فرنسا تلاحظ مع القلق أيضا ظهور مبادرات تُحدث انقسامًا بين الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار. وعلى النقيض من ذلك، تؤكد فرنسا من جديد تأييدها لاتباع نهج تدريجي وعملي إزاء نزع السلاح النووي عملاً بالمادة السادسة من المعاهدة. ويتطلب إحراز تقدم في مجال نزع الأسلحة النووية أن يضطلع الجميع بالجهود اللازمة لتعزيز الاستقرار الإقليمي والدولي، مع أخذ مبدأ الأمن غير المنقوص للجميع في الاعتبار. ووفقاً لذلك النهج التدريجي، كانت فرنسا من مقدمي قرار مجلس الأمن ٢٣١٠ (٢٠١٦)، الذي أقر الوقف الاختياري للتجارب النووية من جانب الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية، وأكد من جديد وجوب أن تتفق برامج المحاكاة بما مع الالتزامات الأساسية لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وقد أشار القرار أيضاً إلى الضمانات الأمنية السلبية الممنوحة في عام ١٩٩٥ للدول غير الحائزة للأسلحة النووية التي تمثل لالتزاماتها بعدم الانتشار.

١٢ - واسترسلت قائلة إن فرنسا أيدت، خلال الدورة الحادية والسبعين للجمعية العامة، المبادرات الملموسة والعملية التي تتصل بوضع معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية لاستخدامها في صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى، والتي تتصل أيضاً بالتحقق من نزع السلاح النووي. وتمشيا مع هدف الشراكة الدولية للتحقق من نزع السلاح النووي، تدعم فرنسا بناء الثقة بين الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار عن طريق إجراء مناقشات بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لها بشأن التحقق من نزع السلاح النووي. وأضافت قائلة إن فرنسا تابعت أيضاً الحوار والتعاون مع الدول الحائزة للأسلحة النووية من أجل تعزيز الثقة المتبادلة، بما في ذلك، ولأول مرة، المناقشات المتعلقة بالمذاهب والاستقرار الاستراتيجي.

١٣ - واستطردت قائلة إن معاهدة عدم الانتشار لا يمكن تعزيزها إلا باتخاذ تدابير عملية وواقعية باتباع نهج متوازن إزاء

٨ - واختتم كلمته قائلاً إن انضمام دولة فلسطين إلى معاهدة عدم الانتشار وطلبها التوقيع على اتفاق الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية يقدم دليلاً واضحاً على الالتزام بصون السلام والأمن الدوليين الذي يشاركها فيه جميع الدول العربية.

٩ - السيدة غيتون (فرنسا): قالت إن بلدها واصل تنفيذه التام لالتزاماته فيما يتعلق بالركائز الثلاث لمعاهدة عدم الانتشار، التي لا تزال صكاً بالغ الأهمية للسلام والأمن الدوليين. وتلتزم فرنسا التزاماً عميقاً بعدم الانتشار، ونزع السلاح النووي، واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. وبالنظر إلى الاستراتيجية غير المسؤولة والمستفزة التي تتبعها كوريا الشمالية، فقد أيدت فرنسا قرارات مجلس الأمن وقرارات الاتحاد الأوروبي التي عززت إلى حد بعيد نظام الجزاءات المفروضة على ذلك البلد. ورحبت فرنسا أيضاً ببدء نفاذ خطة العمل الشاملة المشتركة المتفق عليها مع إيران، وشاركت في الإنفاذ الصارم لها منذ البداية تماماً. وإبرام هذا الاتفاق دليل على أن بوسع المجتمع الدولي أن يتوصل إلى حلول دبلوماسية وسلمية للآزمات المتعلقة بانتشار الأسلحة النووية.

١٠ - وأردفت قائلة إن هناك مسؤولية جماعية للحفاظ على نظام عدم الانتشار وتعزيزه. وقد أظهرت الأنشطة التي تقوم بها قيادة كوريا الشمالية إصراراً على اقتناء سلاح نووي جاهز للاستعمال، مما يمثل انتهاكاً تاماً لعدة قرارات لمجلس الأمن. وإن الانتهاكات المتكررة لاتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة (اتفاقية الأسلحة الكيميائية) في سوريا هي أيضاً انتهاكات غير مقبولة وقد أضعفت النظام الدولي لعدم الانتشار. وفضلاً عن ذلك، فقد حال انعدام التعاون بين السلطات السورية والوكالة الدولية للطاقة الذرية دون حسم المجتمع الدولي لجميع القضايا المتعلقة بشأن الأنشطة النووية السابقة والحالية لذلك البلد. وفي المنطقة ذاتها، تقوض متابعة إيران لبرنامج للقذائف النسيارية الاستقرار الإقليمي، وتحول دون استعادة الثقة.

١٦ - السيد فيرتيكليغيل (تركيا): قال إن معاهدة عدم الانتشار هي حجر الزاوية في النظام العالمي لعدم الانتشار وأساس ضروري لمتابعة نزع السلاح النووي. وإن تركيا، بوصفها دولة طرفا في جميع صكوك ونظم عدم الانتشار النووي الرئيسية الدولية لا تزال ملتزمة بالتنفيذ التام للمعاهدة ومواصلة تعزيز ركائزها الثلاث. والأولوية بالنسبة لتركيا، لدى بداية دورة استعراض جديدة، هي دعم المعاهدة بوصفها صكا رئيسيا لتعزيز السلام والأمن والاستقرار على الصعيد الدولي وتعزيز إضفاء الطابع العالمي عليها. وعلى جميع الدول الأطراف التزام بأن تُحقق الأهداف الرئيسية المحددة في خطة العمل لمؤتمر الاستعراض لعام ٢٠١٠، وينبغي أن تتضمن جميع الدول التي هي خارج المعاهدة إلى تلك المعاهدة دون شروط بوصفها دولا غير حائزة للأسلحة النووية.

١٧ - واستطرد قائلا إن تركيا تدعم تحقيق نزع سلاح منهجي وتدرجي ويمكن التحقق منه ولا رجعة فيه، وتُشجع جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية على اتخاذ مزيد من الخطوات في هذا الاتجاه. فالعالم ينتظر القيام بتخفيضات وتقييدات كبيرة منذ بدء نفاذ "معاهدة ستارت الجديدة" في عام ٢٠١١. بيد أنه لا يمكن تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية بدون أخذ الشواغل الأمنية المشروعة في الاعتبار. وتحقيقا لهذه الغاية، ينبغي اتخاذ خطوات تدريجية للتوصل إلى نتائج ملموسة. وينبغي عدم تقويض المعاهدة بما يُبدل من جهود في أماكن أخرى.

١٨ - وأردف قائلا إن وقف جميع تجارب الأسلحة النووية هو خطوة هامة نحو نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي. وفي هذا الصدد، ينبغي لجميع الدول أن تُبقي على الوقف الاختياري لجميع تجارب الأسلحة النووية وأي تفجيرات نووية أخرى، وأن تبدأ أيضا نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في أقرب وقت ممكن.

ركائزها الثلاث. وحفاظا على هيكل الأمن الدولي، ينبغي للدول الأطراف أن تتناول بشكل ثابت وحازم جميع الأزمات المتعلقة بالانتشار. ولذلك يجب عليها اتخاذ إجراء قبل أن تحصل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على سلاح نووي عامل، مما يمكن أن يحدث خلال دورة الاستعراض الحالية. وينبغي أن تقوم إيران، من جانبها، بتنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة بأقصى صرامة وشفافية. وأضافت إن فرنسا تُعلق أهمية خاصة على التعزيز المستمر لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وتدعو جميع الدول التي لم تُبرم بعد بروتوكولات إضافية إلى أن تفعل ذلك.

١٤ - وأشارت إلى أن إجراء مفاوضات بشأن وضع معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية سيكون ذا أهمية بالغة لإحراز أي تقدم ملموس نحو إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. وثمة أولوية أخرى في مجال نزع السلاح وهي بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية مبكرا. ومن ثم ينبغي لجميع الدول التي لم توقع بعد على تلك المعاهدة وتصديق عليها أن تفعل ذلك. وفضلا عن ذلك، فإنه لما كانت الولايات المتحدة والاتحاد الروسي لا يزالان يمتلكان ٩٠ في المائة من الترسانات النووية في العالم، ينبغي لكلا البلدين مواصلة جهودهما المتعلقة بالخفض بعد أن ينتهي العمل في عام ٢٠٢١ بالمعاهدة المبرمة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي بشأن التدابير الرامية إلى زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها (معاهدة "ستارت" الجديدة).

١٥ - وتابع قائلة إن فرنسا واصلت التطوير المسؤول لاستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية في مجالات الصناعة والبحث والتدريب. وبالمثل، ينبغي لجميع الدول الأطراف أن تواصل تشجيع التطوير المسؤول والمستدام للطاقة النووية، وذلك ينبغي أن يتم في إطار أفضل ظروف الأمان والأمن وعدم الانتشار وأن يكون مراعىا للبيئة.

٢٣ - وأشار إلى أن الاتفاق الذي تم التوصل إليه مع إيران بشأن خطة العمل الشاملة المشتركة هو إنجاز هام لصالح السلام والأمن الإقليميين والعالميين يُبرهن على استمرار صلاحية معاهدة عدم الانتشار. ومن شأن التنفيذ التام والذي يتسم بالشفافية لخطة العمل أن يُعزز نظام عدم الانتشار. وتعترف تركيا بالدور الرئيسي الذي تقوم به الوكالة في تنفيذ تلك المعاهدة وتدعمه.

٢٤ - وأوضح أن خطر وقوع أسلحة الدمار الشامل في أيدي العناصر الفاعلة من غير الدول، بما في ذلك الإرهابيون، هو خطر يجب ألا يُستهان به. وتُعلق تركيا أهمية كبيرة على التعاون الدولي في هذا المجال، وبخاصة عن طريق تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، والذي يُكمّله قرار مجلس الأمن ٢٣٢٥ (٢٠١٦).

٢٥ - واختتم كلمته قائلا إن تركيا تدعم بقوة الحقوق غير القابلة للتصرف للدول في أن تستفيد من استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. وفي هذا الصدد، تدعم بقوة برنامج التعاون التقني للوكالة الدولية للطاقة الذرية، إذ أن الإبقاء على مستوى عالٍ من السلامة والأمن فيما يتعلق بالمرافق والمواد النووية من شأنه أن يُفضي أيضا إلى توسيع نطاق الاستفادة من التكنولوجيا النووية السلمية على الصعيد العالمي.

٢٦ - السيد مولنار (هنغاريا): قال إن المعاهدة لا تزال ركيزة النظام العالمي لعدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. وتعلق هنغاريا نفس القدر من الأهمية على التنفيذ المتوازن لجميع هذه الركائز الثلاث. وفي هذا الصدد، ينبغي للدول الأطراف أن تلتزم من جديد بتحقيق أهداف المعاهدة وخطة عمل مؤتمر الاستعراض لعام ٢٠١٠.

٢٧ - واسترسل قائلا إن المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار توفر الإطار الأساسي لتحقيق الهدف النهائي المتمثل

١٩ - وتابع قائلا إن ثمة خطوة ضرورية أخرى وهي بدء مفاوضات بشأن وضع معاهدة متعددة الأطراف غير قائمة على التمييز وقابلة للتحقق منها لوقف إنتاج المواد الانشطارية في مؤتمر نزع السلاح. ولذلك تُرحب تركيا بإنشاء فريق خبراء تحضيري رفيع المستوى معني بإبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، وتدعو إلى تنشيط أعمال مؤتمر نزع السلاح حتى يمكنه الاضطلاع بعمل موضوعي وإجراء مفاوضات في هذا الصدد.

٢٠ - وأعرب عن ترحيب تركيا أيضا بإنشاء فريق خبراء حكوميين للنظر فيما يلعبه التحقق من دور في تعزيز نزع السلاح النووي، عملا بقرار الجمعية العامة ٦٧/٧١. وأضاف إن توفير قدرات متعددة الأطراف للتحقق النووي أمر ضروري لتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية. وفي هذا الصدد، تُعد ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية والبروتوكولات الإضافية أدوات ضرورية لوضع معيار متين للتحقق. وينبغي لجميع الدول التي لم تُبرم كلا الصكين بعد أن تقوم بذلك دون مزيد من الإبطاء.

٢١ - واسترسل قائلا إن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية هو أحد التدابير الهامة لعدم الانتشار ونزع السلاح. ولذلك تؤكد تركيا من جديد التزامها بإنشاء هذه المنطقة في الشرق الأوسط، إذ أن ذلك سيكون عنصرا حاسما من عناصر دورة الاستعراض الحالية.

٢٢ - ومضى قائلا إن تركيا تُدين التجارب النووية وإطلاقات القذائف التي تقوم بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية انتهاكا لقرارات مجلس الأمن، وتدعو ذلك البلد إلى العودة إلى المعاهدة، واستئناف الامتثال ل ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، والتصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، والامتناع عن اتخاذ أي إجراءات تؤدي إلى تفاقم التوترات الإقليمية.

لمعاهدة عدم الانتشار. وسيظل استمرار جميع الجوانب في الوفاء بالتزاماتها أمرا حاسما عن طريق تنفيذ خطة العمل.

٣٢ - واختتم كلمته قائلا إن هنغاريا تعترف بأن لجميع الدول حقا غير قابل للتصرف في التمتع باستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، وفقا لأحكام معاهدة عدم الانتشار. وفي الوقت ذاته، يجب على جميع الجهات الفاعلة التقيد بأرفع المعايير الممكنة في جميع جوانب السلامة والأمن النوويين. وتؤيد هنغاريا الدور الرئيسي الذي تقوم به الوكالة الدولية للطاقة الذرية في هذا الصدد.

٣٣ - السيد ستادلر (سويسرا): قال إن إخفاق مؤتمر الاستعراض لعام ٢٠١٥ هو دليل على مدى صعوبة إيجاد أرضية مشتركة. وذلك يؤكد أهمية الدورة الأولى للجنة التحضيرية، التي يجب أن تُمهّد لدورة استعراض تُفضي إلى نتائج إيجابية.

٣٤ - واستطرد قائلا إنه كان هناك بالفعل بعض التطورات الإيجابية في ميدان عدم الانتشار منذ عام ٢٠١٥، بما في ذلك التنفيذ البناء لخطة العمل الشاملة المشتركة والتقدم المحرز في تنفيذ تدابير عدم الانتشار التي اعتمدها مؤتمر الاستعراض لعام ٢٠١٠. بيد أنه لا تزال هناك بعض الشواغل الرئيسية. وعلى وجه الخصوص، قرّنت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الانتهاكات المستمرة لقرارات مجلس الأمن بتسريع برامجها للأسلحة النووية والقذائف التسيارية. وتُدين سويسرا هذا السلوك، إذ أنه يُشكل تهديدا خطيرا للسلام والأمن، وتحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على العودة إلى المعاهدة كدولة غير حائزة للأسلحة النووية. فالدبلوماسية هي الحل الوحيد لهذه الأزمة.

٣٥ - وأردف قائلا إن التحدي المستمر من جانب كوريا الشمالية للمعيار الدولي لعدم إجراء التجارب يجب أن تقابله جهود مُجددة لوضع معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية موضع التنفيذ. وفي هذا الصدد، تود سويسرا أن تُذكّر بأن جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية قد تعهدت بالتصديق

في إخلاء العالم من الأسلحة النووية. ومع ذلك، لا يمكن تحقيق هذا الهدف إلا من خلال نهج تدريجي يُشرك الدول الحائزة للأسلحة النووية إشراكا تاما ويُعزز الأمن والاستقرار الدوليين. وتحقيقا لهذه الغاية، ينبغي للدول الحائزة للأسلحة النووية وغير الحائزة لها على السواء أن تتخذ خطوات عملية بهدف وضع معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية موضع التنفيذ، وحظر إنتاج المواد الانشطارية لاستخدامها في صنع الأسلحة النووية، وإحراز تقدم في تدابير التحقق والشفافية المتعلقة بنزع السلاح النووي. غير أن مجرد التفاوض وإبرام معاهدة جديدة لحظر الأسلحة النووية، دون أخذ السياق الأمني العالمي في الاعتبار أو إشراك الدول الحائزة للأسلحة النووية، لن يؤدي إلى التخلص من رأس نووية واحدة، ويمكن أن يُفضي إلى تآكل نظام المعاهدة.

٢٨ - وأردف قائلا إن انتشار الأسلحة النووية يُشكل واحدا من أخطر تهديدات السلام والأمن الإقليميين والدوليين. وفي هذا السياق، يُشكل برنامج الأسلحة النووية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تحديا خطيرا. ويجب تناول المخاطر الأفقية والرأسية للانتشار تناولا فعالا للحفاظ على مصداقية المعاهدة. ويُعد الدور الذي يقوم به نظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية ذا أهمية بالغة في هذا المجال.

٢٩ - واستطرد قائلا إن انتهاك المادة العاشرة من معاهدة عدم الانتشار يمكن أيضا أن يُقوض صلاحيتها. لذلك تؤيد هنغاريا فكرة وضع مبادئ بشأن حق الانسحاب من المعاهدة.

٣٠ - وأعرب عن تأييد هنغاريا لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط ودعمها لبذل الجهود من أجل تهيئة الظروف لتلك العملية في مؤتمر تحضره جميع دول المنطقة على أساس ترتيبات تتوصل إليها بحرية.

٣١ - وتابع قائلا إن خطة العمل الشاملة المشتركة تُقدم مثالا إيجابيا لكيفية حسم القضايا الخلافية في الإطار الأوسع

٣٨ - وأشار إلى أنه سيتم خلال دورة الاستعراض الحالية اعتماد صك جديد ملزم قانوناً لحظر الأسلحة النووية. وسيكون من الأهمية البالغة ضمان أن تكون معاهدة الحظر هذه مكتملة ومعززة لمعاهدة عدم الانتشار ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية على السواء، ولا تُقوض بأي حال النظام الدولي لعدم الانتشار ونزع السلاح. ولجميع الدول الأطراف مصلحة مشتركة في التغلب على الاستقطاب الحالي حول مسألة وضع معاهدة للحظر. ولذلك فعليها أن تعمل على ضمان أن تكمل معاهدة الحظر معاهدة عدم الانتشار وألا تؤثر عليها تأثيراً سلبياً.

٣٩ - السيدة بونروسترو ماسيو (المكسيك): قالت إن دورة الاستعراض الجديدة تبدأ في سياق تحفُّه التوترات والعداء وعدم اليقين. بيد أنه لا ينبغي استخدام عدم الاستقرار الحالي كذريعة لتبرير انعدام أي تقدم نحو نزع السلاح النووي. بل على العكس، يُبرز السياق الدولي المثير للقلق صميم الحاجة إلى تفادي التسويف وإلى اتخاذ خطوات جوهريّة إلى الأمام في أقرب وقت ممكن. فضلاً عن ذلك، فما يحول دون اتخاذ إجراء حاسم للتخلص من الأسلحة النووية ليس عدم توافر الظروف المواتية ولكن عدم وجود إرادة سياسية كافية لدى الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار.

٤٠ - وأردفت قائلة إن المعاهدة بوصفها حجر الزاوية للإطار القانوني الدولي ينبغي أن تكون نبراساً يُثير الطريق نحو إقامة علاقات دولية سلمية وبنّاءة. وهناك صلة واضحة بين الركائز الثلاث للمعاهدة، من ناحية، ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، من ناحية أخرى. ومن ثم هناك علاقة وثيقة لا يمكن إنكارها بين المعاهدة وأسمى قيم وأمان شعوب العالم. وبالنظر إلى ما لعملية المعاهدة من أهمية، ينبغي لتلك الدول الخارجة عن ذلك الصك أن تنضم إليه كدول غير حائزة للأسلحة النووية. وعلى جميع الدول واجب الإسهام في فعالية نظام المعاهدة ككل.

على تلك المعاهدة على وجه السرعة في خطة العمل التي اعتمدت في مؤتمر الاستعراض لعام ٢٠١٠. ولذلك تدعو سويسرا جميع دول المرفق ٢ المتبقية إلى التوقيع على المعاهدة والتصديق عليها في أقرب موعد ممكن.

٣٦ - واسترسل قائلاً إن الشهور الأخيرة شهدت زيادة مزعجة في التصريحات والإعلانات الرسمية التي تتنافى مع المبادئ والأهداف الأساسية لمعاهدة عدم الانتشار بوصفها حجر الزاوية لعدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي. وقد ألححت بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى قدراتها النووية في سياق التوترات وبدت دول أخرى وكأنها تُشجع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية على تطوير قدرات نووية للتصدي للتحديات الإقليمية. وترى سويسرا أن الإيحاء بأي رسالة غامضة بشأن مبادئ المعاهدة وأهدافها الأساسية هو أمر غير مقبول. ويجب بذل كل جهد لتفادي إيجاد عالم يزداد فيه عدد الدول الحائزة للأسلحة النووية. ولذلك يتطلب الأمر تأكيدات قوية بشأن الأهمية الرئيسية للمعاهدة وصلاحياتها واستدامتها.

٣٧ - وأوضح، في هذا الصدد، أن خطة عمل مؤتمر الاستعراض لعام ٢٠١٠ لا تزال أداة أساسية للمضي قدماً بتنفيذ الالتزامات ذات الصلة بالركائز الثلاث لمعاهدة عدم الانتشار خلال دورة الاستعراض الحالية. ومن أجل الإسراع بتنفيذ خطة العمل، يجب وضع معايير مرجعية طموحة ولكن واقعية. ومما يُثير القلق، في هذا السياق، أن التنفيذ عبر ركائز المعاهدة الثلاث لم يمض قدماً بنفس الوتيرة. فعلى الرغم من أنه يجري بذل جهود هامة لتخفيض الأسلحة النووية، يتطلب الأمر إحراز مزيد من التقدم في مجال نزع السلاح النووي من أجل الإبقاء على المعاهدة ومصادقية صفقتها الكبرى. وذلك أمر تزداد ضرورته أكثر من أي وقت مضى، حيث زادت التوقعات المتعلقة بإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية بعد الاعتراف بالعواقب الإنسانية الكارثية لأي استخدام للأسلحة النووية.

٤١ - واسترسلت قائلة إنه رغم تحقيق تقدم دون شك بفضل المعاهدة في مجالي عدم الانتشار واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، فلا يزال من غير المقبول أن يظل هناك ١٥ ٠٠٠ سلاح نووي في حيازة قلة من الدول. ومن غير الصحيح الجزم بأن هذه الأسلحة، التي تُشكل تهديدا لوجود كل من على هذا الكوكب وكل ما عليه، توفر أي استقرار. وينبغي التذكير بأن الدول الأطراف قد أشارت، في الفقرة الأولى من ديباجة معاهدة عدم الانتشار، إلى "الدمار الذي تُنزله الحرب النووية بالبشرية قاطبة، وضرورة القيام، بالتالي، ببذل جميع الجهود الممكنة لتفادي خطر مثل تلك الحرب وابتخاذ التدابير اللازمة لحفظ أمن الشعوب". وأشارت أيضا إلى أن "انتشار الأسلحة النووية يزيد كثيرا من خطر الحرب النووية".

٤٥ - وأردف قائلا إن بولندا تُركّز اهتمامها على الإبقاء على المعاهدة بوصفها حجر الزاوية لنظام عدم الانتشار وستعمل على وضع معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية موضع التنفيذ وبدء مفاوضات بشأن وضع معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وهي تؤيد بقوة أيضا جميع المبادرات الرامية إلى تزويد الوكالة الدولية للطاقة الذرية بالصكوك التي تحتاجها للاضطلاع بولايتها الهامة. وينبغي أن تتعاون جميع البلدان مع الوكالة، بما في ذلك من خلال تقديم بروتوكولات إضافية لاتفاقات ضماناتها.

٤٦ - واستطرد قائلا إنه بالنظر إلى التهديد الذي يُشكله الإرهابيون الذين يسعون للحصول على أسلحة الدمار الشامل وما يتصل بذلك من مواد وتكنولوجيا، قد تم تحويل مفاعلات البحوث البولندية إلى استخدام اليورانيوم المنخفض التخصيب فقط كوقود. وتلتزم بولندا بتحقيق أعلى مستويات الأمن النووي العالمي والإقليمي والوطني، وتدعم أيضا تعزيز الاستخدامات السلمية للطاقة النووية في أنحاء العالم.

٤٧ - السيد سايتشيوا (تايلند): قال إن معاهدة عدم الانتشار تظل حجر الزاوية للنظام المتعدد الأطراف لنزع السلاح وعدم الانتشار. وإن تايلند تؤيد الانضمام العالمي إلى المعاهدة وتعزيز ركائزها الثلاث التي تدعم كل منها الأخرى بطريقة متوازنة.

٤٨ - واسترسل قائلا إن نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين هما مسؤولية عالمية مشتركة بين جميع البلدان. واستجابة للدعوات المستمرة من جانب المجتمع الدولي إلى التنفيذ الفوري والفعال بحسن نية للمادة السادسة من المعاهدة، شاركت تايلند في مؤتمر الأمم المتحدة للتفاوض بشأن وضع صك ملزم قانونا لحظر الأسلحة النووية، يُفرض

٤٢ - وأردفت قائلة إن المكسيك، من جانبها، ستواصل الدعوة إلى إيجاد عالم أكثر أمنا يستند إلى القانون الدولي وإلى حل النزاعات بالطرق السلمية. وتحقيقا لهذه الغاية، فهي تؤيد التطوير التدريجي لحظر للأسلحة النووية.

٤٣ - السيد بوغاييسكي (بولندا): قال إن معاهدة عدم الانتشار تواجه دائما تحديات، وليست دورة الاستعراض الحالية استثناءً من ذلك. ويعتمد نجاح الدورة على التوفيق بين الطموحات والواقع على الأرض. وينبغي للدول الأطراف أن تستفيد استفادة كاملة من جميع الفرص المتاحة لاستعراض تنفيذ جميع مواد المعاهدة فضلا عن خطة عمل مؤتمر استعراض عام ٢٠١٠. ويمكن للمناقشات التي تُجرى خلال دورات اللجنة التحضيرية أن تقوم بدور مفيد في اختبار الأفكار بهدف التغلب على الخلافات.

٤٤ - واسترسل قائلا إن بلده ملتزم تماما بتحقيق نزع السلاح النووي بشكل فعّال يمكن التحقق منه ولا رجعة فيه. بيد أن ذلك الهدف لن يتحقق إلا إذا عملت جميع الدول معا مقتنعة بأنها بذلك إنما تُعزز أمنها. واتباع نهج تدريجي إزاء نزع السلاح النووي يحقق هذه الشروط. وبولندا، بصفتها عضوا في

برنامج التعاون التقني التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية بدور هام في هذا الصدد، وستواصل تايلند التعاون بشكل وثيق مع الوكالة من أجل تعزيز واستخدام التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية بغية زيادة الرخاء للجميع. وفي الوقت ذاته، تُعد الضمانات التي يمكن التحقق منها والتي تتسم بالكفاءة أداة هامة لكفالة استخدام التكنولوجيا النووية فعليا للأغراض السلمية. وفي هذا الصدد، ينبغي تمكين الوكالة من زيادة تعزيز ضماناتها وآليات التحقق التابعة لها.

٥٢ - وتابع قائلاً إنه ينبغي للدول الأطراف أن تظل على التزامها بمعاهدة عدم الانتشار وينبغي عدم السماح بالانسحاب منها إلا في ظروف استثنائية ووفقاً لشروط صارمة.

٥٣ - وأضاف قائلاً إن عدم إحراز تقدم في تنفيذ نتائج مؤتمرات الاستعراض السابقة قد نال من مصداقية المعاهدة. ومن المهم التعلم من إخفاق مؤتمر الاستعراض لعام ٢٠١٥، والتوصل في عام ٢٠٢٠ إلى إنتاج وثيقة ختامية موضوعية ومفيدة وشاملة وقابلة للتنفيذ. وفي الوقت ذاته، يجب على الدول الحائزة للأسلحة النووية التي ليست أطرافاً في المعاهدة أن تُشارك أيضاً في مناقشات نزع السلاح وعدم الانتشار من خلال قنوات أخرى، مثل برامج الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وفريق الاتصال المعني بالأمن النووي، ولجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤).

٥٤ - واختتم كلمته قائلاً إن هناك حاجة إلى زيادة الوعي والفهم فيما يتعلق ببعض القضايا البالغة الأهمية ذات الصلة بالمعاهدة، وبخاصة بين جيل الشباب. ولا يشمل ذلك فقط تسليط الضوء على خطر الأسلحة النووية وعواقبها الإنسانية الكارثية، وإنما يشمل أيضاً تصحيح بعض المخاوف والتصورات الخاطئة بشأن التطبيقات النووية السلمية. وفي هذا الصدد، تُقدّر تايلند استمرار مشاركة المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية في تعبئة التأييد الجماهيري وفي صياغة التصورات العامة وتُرحب بها.

إلى التخلص التام منها. وهي تُشجع جميع أصحاب المصلحة على المشاركة في ذلك المسعى بطريقة بناءة وبصورة شاملة. وأضاف أن وفد بلده يُقدر أيضاً الجهود التي تُبذل لإبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، بالدعوة إلى عقد اجتماع لفريق خبراء تحضير ربيع المستوى معني بإبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وكجزء من عملية نزع السلاح، تُرحب تايلند بتدابير تحقيق الشفافية وبناء الثقة التي تقوم بها الدول الحائزة للأسلحة النووية بشأن مخزوناتهما، وتُشجع على بذل مزيد من الجهود في هذا الشأن.

٤٩ - وأردف قائلاً إن التعاون بين مختلف المناطق الخالية من الأسلحة النووية هو تدبير هام لبناء الثقة يسهم كثيراً في تعزيز نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي على صعيد العالم. وإن تايلند، بوصفها الدولة الوديدة لمعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا (معاهدة بانكوك) تؤيد إنشاء المزيد من هذه المناطق في جميع بقاع العالم. ولذلك فهي تحت جميع الأطراف المعنية على أن تُقدم الدعم الكامل لعقد مناقشات مبكرة بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، كما يقضي بذلك القرار ١٩٩٥.

٥٠ - ومضى قائلاً إن تايلند، إذ يساورها بالغ القلق بسبب برامج الأسلحة النووية والقذائف التسيارية التي تقوم بتنفيذها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، تدعو إلى التنفيذ الفعال لجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وتثني ذلك البلد عن اتخاذ أي إجراءات أخرى استفزازية أو مزعجة للاستقرار، وتُعرب عن دعمها الذي لا لبس فيه للوسائل السياسية والدبلوماسية الرامية إلى حل هذه القضية بالطرق السلمية.

٥١ - واستطرد قائلاً إن الحق غير القابل للتصرف لجميع الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار في أن تطور وتستخدم الطاقة النووية بطريقة آمنة ومأمونة وسلمية هو حق معترف به تماماً في المعاهدة ويجب احترامه احتراماً تاماً. ويقوم

٥٧ - واستطرد قائلاً إنه على الرغم من أن الزيادة في عدد الدول الأطراف في المعاهدة تُعد إنجازاً كبيراً، لا يزال عدم تحقيق التنفيذ العالمي لذلك الصك يمثل تحدياً خطيراً لفعاليتها. وكما أن الرقم المأمون الوحيد بالنسبة لما ينبغي أن يكون عليه عدد الأسلحة النووية الموجودة على الكوكب هو الصفر، فكذلك الرقم المقبول الوحيد الذي ينبغي أن يكون عليه عدد البلدان الخارجة عن المعاهدة هو الصفر. ويصدق ذلك بصفة خاصة في منطقة غير مستقرة مثل الشرق الأوسط، حيث تظل الأسلحة النووية والأنشطة النووية غير الخاضعة لضمانات التي يقوم بها النظام الإسرائيلي تهدد سلام وأمن المنطقة وما وراءها. وقد اعترف مؤتمر استعراض ٢٠٠٠ بذلك النهج عندما أكد من جديد أهمية انضمام إسرائيل إلى معاهدة عدم الانتشار وإخضاع جميع مرافقها النووية للضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وقد أكد مؤتمر استعراض عام ٢٠١٠ من جديد ذلك النهج. وبالتالي، ينبغي لمؤتمر استعراض عام ٢٠٢٠ أن يولي الأولوية لهذه المسألة.

٥٨ - وأوضح أنه لا يمكن لأحد أن يُنكر الزيادة الكبيرة في استخدام الطاقة النووية في أنحاء العالم. غير أن ذلك لا يرجع فقط لتنفيذ الأحكام ذات الصلة من المعاهدة. وفي هذا الصدد، وتأكيداً للدور الهام الذي تقوم به الوكالة في دعم استخدام البلدان النامية للطاقة النووية يود وفد بلده أن يوجه الاهتمام إلى القيود التي يفرضها كثير من البلدان المتقدمة النمو، بموجب ما يُسمى نُظم مراقبة الصادرات، على نقل المعرفة والتكنولوجيا والمعدات والمواد النووية إلى الدول الأطراف النامية، مما يتعارض تماماً مع أحكام المعاهدة. إذ أن هذه القيود تنتهك الحقوق غير القابلة للتصرف للدول الأطراف النامية وتعوق تنميتها الاقتصادية والتكنولوجية. ومن ثم يجب وضع حد لها. ويجب على مؤتمر الاستعراض لعام ٢٠٢٠، أخذاً في الاعتبار أهمية الأعمال التامة لحق الدول الأطراف الأصيل بموجب المادة الرابعة، أن يبحث تلك المسألة ويتخذ قرارات ملموسة لكفالة التنفيذ

٥٥ - السيد دهقاني (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن المعاهدة نجحت نسبياً في منع الانتشار الأفقي للأسلحة النووية. بيد أن ذلك لم يتحقق إلا لأن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في المعاهدة قد تصرفت على نحو مسؤول حيث امتثلت لالتزاماتها بعدم الانتشار بنية صادقة. والسبب الرئيسي في إخفاق معاهدة عدم الانتشار هو عدم امتثال الدول الحائزة للأسلحة النووية لالتزاماتها المتعلقة بنزع السلاح النووي بموجب المعاهدة والالتزامات ذات الصلة التي تعهدت بها في مؤتمرات الاستعراض السابقة. وتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية هو الهدف الرئيسي الذي يتطلب إيلاء اهتمام خاص خلال عملية الاستعراض الحالية. ومن المؤكد أن استمرار عدم إحراز تقدم بشأن نزع السلاح النووي وبشأن مسائل مثل الانتشار الرأسي، بما في ذلك تحديث الأسلحة النووية وتغيير حجمها، سيعمّق الشعور الحالي بالإحباط لدى الدول غير الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في المعاهدة، وسيعرض للخطر صميم بقاء المعاهدة وصلاحيتها وسلامتها.

٥٦ - واسترسل قائلاً إن بلده يؤيد تأييداً تاماً مؤتمر الأمم المتحدة للتفاوض بشأن وضع صك ملزم قانوناً لحظر الأسلحة النووية، يُفضي إلى التخلص التام منها. وينبغي اعتبار المفاوضات الجارية في هذا السياق احتجاجاً جماعياً من جانب عدد كبير من الدول الأطراف غير الحائزة للأسلحة النووية التي أصابها الإحباط بسبب عدم امتثال الدول الحائزة للأسلحة النووية طيلة ٤٧ عاماً لالتزاماتها المتعلقة بنزع السلاح النووي. ولا يمكن لهذا الوضع المثير للانزعاج أن يستمر إلى أجل غير مسمى، وينبغي أن يحظى تناوله بالأولوية العليا في مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠٢٠. وينبغي أن تكون النتيجة النهائية خطة عمل مُلزِمة قانوناً ومحددة زمنياً تكفل التخلص من جميع الأسلحة النووية في العالم بطريقة شفافة لا رجعة فيها ويمكن التحقق منها دولياً.

المعاهدة تحقيق توازن معقول بين رقابة الوكالة والأنشطة ذات الصلة باستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. والجمهورية العربية السورية ملتزمة بالوفاء بالتزاماتها الناشئة عن اتفاق الضمانات المبرم مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وتواصل التعاون بصورة تامة مع الوكالة. وهي ترفض الاستقطاب والمعايير المزدوجة التي تستخدمها بعض الدول، وتؤكد على وجوب عدم الخلط بين التدابير الطوعية والالتزامات القانونية. ولا بد من إحراز تقدم نحو نزع السلاح النووي الكامل والشامل بطريقة تُعزز النظام الدولي للسلام والأمن.

٦٢ - واسترسل قائلاً إن القرار المتعلق بالشرق الأوسط المتخذ في مؤتمر استعراض وتمديد المعاهدة لعام ١٩٩٥ هو جزء لا يتجزأ من صفقة شاملة أفضت إلى تمديد المعاهدة إلى أجل غير مُسمى وبالتالي يجب تنفيذه. وأضاف أنه عند اتخاذ هذا القرار ١٩٩٥، أعربت جميع بلدان الشرق الأوسط عن استعدادها لاتخاذ تدابير عملية لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. ومع ذلك واصلت إسرائيل، اعتماداً على حلفائها، تحدي المجتمع الدولي برفض الانضمام إلى المعاهدة كدولة غير حائزة للأسلحة النووية. ومما يؤسف له أيضاً أن المؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وكافة أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط (مؤتمر هلسنكي) لم يُعقد لأن بعض الدول الراحية له اعتمدت سياسة تسويق ومناورة لإسرائيل. وتجلت هذه السياسة بوضوح عندما عرقلت ثلاث دول اعتماد مشروع وثيقة ختامية لمؤتمر الاستعراض لعام ٢٠١٥. وقد وجه هذا التصرف ضربة قوية للجهود الدولية المبذولة لتعزيز نظام عدم الانتشار وإزالة الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل من الشرق الأوسط. ومع ذلك، لا يجب أن يُسمح لهذه الانتكاسة بأن تؤثر على التصميم الجماعي على تحقيق أهداف المعاهدة وتخليص العالم من الأسلحة النووية. وعلى ضوء الإخفاق في اعتماد وثيقة نهائية في مؤتمر الاستعراض لعام

التمام وغير القائم على التمييز للمعاهدة فيما يتعلق باستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية.

٥٩ - وتابع قائلاً إن الغرض من البرنامج النووي لإيران، كما أوضح خلال المفاوضات المتعلقة بخطة العمل الشاملة المشتركة وما بعدها، هو الاستخدام في الأنشطة السلمية، عملاً بالمادة الرابعة من المعاهدة. ولم يكن هناك قط أي تحدٍ بهدف الانتشار بأي شكل من الأشكال، والأزمة كانت مفتعلة. وعلى جميع الأطراف من الآن فصاعداً أن تظل على التزامها بتعهداتها بموجب هذا الاتفاق. وفي بيان عام سابق، أبدى المراقب عن الاتحاد الأوروبي إشارة مثيرة للبس إلى حد ما إلى خطة العمل الشاملة المشتركة وإلى قرار مجلس الأمن ٢٢٣١ (٢٠١٥). ويود وفد بلده أن يوضح أنه لا صلة لأى من الوثيقتين لا بالتصديق الفوري من جانب إيران على بروتوكول إضافي ولا بتجريب إيران للقذائف، الذي هو تمرين دفاعي مشروع تماماً.

٦٠ - السيد الصباغ (الجمهورية العربية السورية): قال إن المعاهدة، بوصفها الأساس لعدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، هي حجر الزاوية للنظام الأمني الدولي. وقد كانت الجمهورية العربية السورية من أوائل الدول التي وقّعت على معاهدة عدم الانتشار لقناعتها بأن حيازة الأسلحة النووية خطر يهدد السلام والأمن الدوليين. ولا يزال بلده ملتزماً بالوفاء بالتزاماته الدولية عملاً بتلك المعاهدة.

٦١ - واستطرد قائلاً إنه بالنظر إلى أن الركائز الثلاث للمعاهدة متساوية في أهميتها، يجب على جميع الأطراف مواصلة التمتع بالحقوق في تطوير البحوث وإنتاج واستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية المتضمن في المادة الرابعة من المعاهدة. ويجب أيضاً مواصلة الدور التيسيري الذي تقوم به الوكالة الدولية للطاقة الذرية في هذا الصدد، ويجب ألا تخضع أي مساعدة تقنية أو تعاون تقني من الوكالة لأي شروط تتعارض مع النظام الأساسي للوكالة. ويجب لدى تنفيذ أحكام المادة الثالثة من

٦٦ - واسترسل قائلاً إنه لما كان نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي ركيزتين مترابطتين للمعاهدة وتعزز إحداها الأخرى وتتطلبان اهتماماً فورياً، فمن الضروري إحراز تقدم في كليهما بشكل متزامن من خلال بذل جهود جماعية وبروح من التعددية. بيد أنه بالنظر إلى الآلاف المتبقية من الترسانات النووية، يظل نزع السلاح النووي إحدى الأماني. ولذلك تدعو كازاخستان الدول النووية إلى بذل جهود صادقة وعملية للتخلص من أسلحتها النووية، وفقاً للمادة السادسة من المعاهدة.

٦٧ - وأردف قائلاً إنه على الرغم من أن عمليات الوقف الطوعي للتجارب النووية هي عامل هام لتحقيق الأمن النووي، فإنها لا يمكن أن تكون بديلاً لصك ملزم قانوناً في شكل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وسيكون بدء نفاذه السريع أيضاً أساسياً للتنفيذ الفعال لمعاهدة عدم الانتشار. وفي هذا الصدد، تدعو كازاخستان دول المرفق ٢ المتبقية إلى التوقيع على معاهدة حظر التجارب النووية والتصديق عليها في أقرب وقت ممكن.

٦٨ - وتابع قائلاً إن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية هو خطوة نحو عالم أكثر أمناً. وينبغي تشجيع هذه المبادرات بتوفير ضمانات غير مشروطة للقائمين بها ضد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها. وعلى الرغم من أن المناطق الخالية من الأسلحة النووية تغطي الآن أكثر من نصف العالم، لم يتم التصديق من جانب كل الدول الحائزة للأسلحة النووية على أغلب البروتوكولات التي تحتوي على ضمانات أمنية سلبية لأعضائها، بما في ذلك معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا (معاهدة سيميپالايينسك). وعلى الرغم من ضرورة هذه الضمانات، ينبغي التذكير أيضاً بأنها لا يمكن أن تكون بديلاً لاتفاقات عالمية ملزمة قانوناً.

٢٠١٥، تظل خطة عمل مؤتمر الاستعراض لعام ٢٠١٠ سارية ومن ثم يجب تنفيذها.

٦٣ - ومضى قائلاً إن من المؤسف للغاية أن ما بُذل من الوقت والجهد خلال أعمال اللجنة التحضيرية قد ضُيّع هباء في مؤتمر الاستعراض بسبب المواقف السياسية لبعض الدول. ومثل هذا السلوك لا يُفضي إلى تعزيز المعاهدة أو دعم نظام عدم الانتشار. وإن استخدام مؤتمر الاستعراض كأداة سياسية لممارسة الابتزاز والضغط هو أمر غير مقبول. وأضاف إن وفد بلده يدعو، بدلاً من ذلك، إلى اتباع نهج موضوعي متوازن لا تزودج فيه المعايير.

٦٤ - وأخيراً، أعرب عن رغبته في أن يُذكر ممثل فرنسا بأن الجلسة الحالية إنما هي معقودة لمناقشة عدم انتشار الأسلحة النووية، وليس حظر الأسلحة الكيميائية. وكلتا المسألتين لها إطارها القانوني المستقل ومحفلها المناسب الذي ينبغي أن تُناقش فيه.

٦٥ - السيد سيميبييف (كازاخستان): قال إن المعاهدة، بوصفها أحد أحجار الزاوية للسلام والأمن الدوليين، تقوم بدور بالغ الأهمية في تعزيز نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. وعلى اللجنة التحضيرية أن تدعم الجهود الجماعية المبذولة لإضفاء الطابع العالمي على معاهدة عدم الانتشار، وأن تضع آلية فعالة تحول دون انسحاب الدول من المعاهدة، وأن تكفل التنفيذ غير المشروط لجميع الاتفاقات المتعددة الأطراف التي تم التفاوض بشأنها في إطارها، بما في ذلك الوثيقة الختامية لمؤتمر الاستعراض لعام ٢٠١٠. ولذلك يتطلب الأمر اتخاذ إجراء متضافر لتعزيز المعاهدة وتنفيذها تنفيذاً تاماً. وستعمل كازاخستان بصفة خاصة من أجل تعزيز الأمن النووي ونظام عدم الانتشار النووي خلال فترة عملها كعضو غير دائم في مجلس الأمن للفترة ٢٠١٧-٢٠١٨.

بها، بما في ذلك عقد مؤتمر هلسنكي. ومن المقلق بنفس القدر أنه قد حدث تطوير للأسلحة النووية انتهاكا للمعاهدة، وتقوم بعض الدول بنشاط بتعزيز إدماج الدول الحائزة للأسلحة النووية في كيانات مثل مجموعة موردي المواد النووية دون أن يكون هناك معايير متفق عليها وأن يكون ذلك على أساس كل حالة على حدة. وأقل ما يمكن أن يُقال أن ذلك يبعث بإشارات مختلطة، حيث أنه يُسهّل حصول البلدان غير الملتزمة بالمعاهدة أو بالمعاهدات المنشئة لمناطق خالية من الأسلحة النووية على الإمدادات النووية. والنتيجة مثيرة للقلق لأنها تُفضي إلى عدم اتساق النظام وزيادة انعدام الأمن النووي للدول غير الحائزة للأسلحة النووية.

٧٣ - وأوضح أن الاعتبارات الجغرافية - السياسية تتركز، طيلة تاريخ المعاهدة، على الردع النووي، وتطغى على المبادئ الأساسية للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، اللذين أعلننا أن الأسلحة النووية غير مقبولة وغير مشروعة في نهاية الأمر. وقد سعت الغالبية العظمى من دول العالم غير الحائزة للأسلحة النووية إلى عكس ذلك الاتجاه بتسليط الضوء على العواقب الإنسانية الوخيمة المترتبة على تفجير الأسلحة النووية، سواء خطأً أو عمدًا. وقد أكدت المؤتمرات التي عُقدت بشأن الأثر الإنساني للأسلحة النووية أن مجرد وجود أسلحة نووية هو أعظم خطر على السلام والأمن العالميين.

٧٤ - وتابع قائلاً إنه قد تم الوصول الآن إلى نقطة حاسمة جديدة في تاريخ سباق الأسلحة النووية. فقد أثبتت المعاهدة نجاحها في منع تطوير الدول غير الحائزة للأسلحة النووية لأسلحة نووية. ومما يؤسف له أنها لم تكن فعّالة في وقف تحديث الترسانات النووية القائمة ولم يُصبح النظام العالمي أكثر أمناً أو يمكن التنبؤ به بدرجة أكبر، وذلك بسبب وجود الأسلحة النووية. وأن البلدان المسلحة تسليحاً نووياً وحلفاءها، بإلحاحها إلى إمكان استخدام الأسلحة النووية بشكل استباقي

٦٩ - ومضى قائلاً إن الأمر سيتطلب خلال دورة الاستعراض الحالية تناول التحديات الجديدة التي تواجه معاهدة عدم الانتشار في مجال استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. وينبغي إيلاء اهتمام أكبر لإمكان ظهور بلدان جديدة مُنتجة للطاقة، ولتزايد استهلاك الطاقة النووية وضرورة ضمان مستوى كاف من الأمان النووي. ويجب أن يُستبعد من تطوير الطاقة النووية أي احتمال لتحويلها إلى الأغراض العسكرية.

٧٠ - واستطرد قائلاً إن كازاخستان منذ تخلت عن أسلحتها النووية في عام ١٩٩١ تظل وفيه لذلك الالتزام، وقبلت أيضاً ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن كافة موادها ومرافقها النووية. وكازاخستان، بوصفها أكبر موردي العالم لمنتجات اليورانيوم، دعمت مبادرة إنشاء مصرف لليورانيوم المنخفض التخصيب على أراضيها تحت رعاية الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

٧١ - السيد بياتو (البرازيل): قال إن الصفقة الكبرى التي فتحت الباب لتمديد معاهدة عدم الانتشار في عام ١٩٩٥ كان يفترض أن تجدد التزام الدول الأطراف بالتنفيذ المتوازن لجميع ركائز المعاهدة الثلاث. ومما يؤسف له، أن التقدم كان مُفجعاً على نحو خاص على جبهة نزع السلاح النووي. واقتداء بأمريكا اللاتينية التي أنشأت معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (معاهدة تلاتيلوكو)، وهي أول منطقة خالية من الأسلحة النووية، ينبغي للدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار أن تُشجع بنشاط على القيام بعملية دائمة التوسع للإخلاء من الأسلحة النووية. بيد أن ذلك لم يحدث. والواقع أن الدول الحائزة للأسلحة النووية تجاهلت الدعوات إلى إزالة التحفظات والتفسيرات الأحادية الجانب التي تُضعف فعالية المعاهدات المنشئة لمناطق خالية من الأسلحة النووية.

٧٢ - واستطرد قائلاً إن الالتزامات الأخرى المتعهد بها في مؤتمرات الاستعراض السابقة قد طال أيضاً أمد انتظار الوفاء

٧٨ - السيد استرات (رومانيا): قال إن معاهدة عدم الانتشار كانت منذ بدء نفاذها حجر الزاوية لنظام عدم الانتشار النووي. وعلى الرغم من أنه قد تم فعل الكثير لتنفيذ المعاهدة فإن لدى الدول الأطراف اهتماما حقيقيا بتعزيز ركائزها الثلاث، ولا يزال هناك الكثير مما يجب القيام به في هذا الشأن. والسبيل الواقعي الوحيد للمضي قدما، في بداية دورة استعراض جديدة، هو تشجيع تبني دينامية إيجابية، وتطبيق نهج بناءة يمكن عليها بناء توافق آراء.

٧٩ - واسترسل قائلاً إن الهدف المشترك لنزع السلاح النووي التام يجب تناوله جماعيا خطوة خطوة مع أخذ البيئة الأمنية الدولية السائدة في الاعتبار. ويجب النظر في كافة جهود نزع السلاح النووي في إطار المعاهدة وتفادي أي توقعات غير واقعية، حيث أنها لن تؤدي إلا إلى تعريض نظام عدم الانتشار للخطر وتقويض مصداقية المعاهدة.

٨٠ - وأردف قائلاً إن المضي قدما نحو تحقيق الهدف المشترك المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية يتطلب إيجاد أرضية مشتركة. وفي هذا الصدد، ينبغي التركيز على إحراز تقدم في المفاوضات المتعلقة بوضع معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، وعلى التحقق من نزع السلاح النووي، والبدء العاجل لوضع معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية موضع التنفيذ. إذ أن بدء نفاذ هذه المعاهدة الأخيرة، بصفة خاصة، سيسهم إسهاما فعالا في جهود عدم الانتشار ونزع السلاح، وبالتالي يُعزز السلام والأمن الدوليين.

٨١ - واستطرد قائلاً إن الدول الأطراف تتحمل مسؤولية مشتركة عن تعزيز النظام العالمي لعدم الانتشار، وبخاصة التغلب على التحديات المتمثلة في انتهاك قلة من البلدان لالتزاماتها الدولية. وسيتأثر الأمن المشترك تأثرا بالغا إذا عبرت بلدان إضافية العتبة النووية.

٨٢ - وأعرب عن ترحيب وفد بلده بالتقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة، وقال إن رومانيا قدّمت مساهمة

أو استجابة للتوترات السياسية في بعض الحالات، تسعى إلى فرض وتيرة التقدم في مجال نزع السلاح النووي. وأعظم دوافع الانتشار هي الاعتماد على الأسلحة النووية لتحقيق الأمن الوطني أو الإقليمي، والاعتقاد بأن هذه الأسلحة وسيلة للوصول إلى مركز الدولة العظمى. وما دامت الترسانات النووية موجودة ويُتفاخر بها بوصفها الرمز النهائي للقوة، فستُغرى بعض الدول أو بعض الجهات الفاعلة من غير الدول للحصول عليها واستخدامها في أعمال سرعان ما تُبدد أي أوهام بشأن إحلال السلام والأمن استنادا إلى الردع النووي.

٧٥ - واسترسل قائلاً إن نزع السلاح النووي لا يمكن أن ينتظر أكثر من هذا. وإن وضع معاهدة ملزمة قانونا لحظر الأسلحة النووية تُفضي إلى التخلص التام منها سيُعزز الالتزامات القائمة ويكملها، وبخاصة المادة السادسة من المعاهدة. ولذلك ينبغي لجميع المهتمين بحق بنزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي المشاركة في عملية التفاوض من أجل وضع معاهدة بشأن هذا الحظر.

٧٦ - وأعلن أن فرض حظر شامل على التجارب النووية هو أكثر أهمية الآن من أي وقت مضى حيث تتحدى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية باستهتار الجهود الجماعية المبذولة. ومما يؤسف له، أن عدم التصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية من جانب دول المرفق ٢ الثماني المتبقية جعل بدء نفاذها أمرا صعب المنال. وفضلا عن ذلك، لن يكون فرض حظر على التجارب فعالا إلا إذا اشتمل على التجارب دون الحرجة والتي يتم محاكاتها بالحواسيب.

٧٧ - واختتم كلمته قائلاً إنه كانت هناك إنجازات خلال السنوات الخمس الماضية بطبيعة الحال، وأبرزها خطة العمل الشاملة المشتركة. بيد أن التحدي الرئيسي، لدى بدء دورة استعراض جديدة، يتمثل في تفادي أي تراجع عن الالتزامات التي تفرضها معاهدة عدم الانتشار، وعن الالتزامات القائمة المتعهد بها في مؤتمرات الاستعراض السابقة.

خال من هذه الأسلحة، والتمكين من استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية.

٨٨ - واسترسل قائلاً إن جميع الركائز الثلاث للمعاهدة يُعزز بعضها بعضاً ويُكمّله. ولذلك ينبغي متابعة تنفيذها معاً وبصورة منهجية وبنفس القدر من التصميم من جانب جميع الدول الأطراف، التي ينبغي لها أيضاً أن تنفذ خطة عمل مؤتمر الاستعراض لعام ٢٠١٠ تنفيذاً تاماً. ولا تزال المعاهدة تُسهم إسهاماً كبيراً في الاستقرار الاستراتيجي الذي يحتاجه المجتمع الدولي، الذي يجب أن يُدعم ويُعزز هذا الصك نظراً للتحديات الأمنية المعقّدة التي تواجهه وليس على الرغم منها. وبناء على ذلك، تظل المعاهدة هي الإطار الصحيح لإحراز تقدم في الركائز الثلاث جميعاً، بما فيها نزع السلاح. وتُتيح دورة الاستعراض الحالية فرصة لإعادة التأكيد جماعياً للالتزامات المتعلقة بأولية المعاهدة بوصفها حجر الزاوية للنظام الدولي لعدم الانتشار النووي، والأساس الضروري لمتابعة نزع السلاح النووي، وللتعاون في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية.

٨٩ - ومضى قائلاً إنه عملاً بقرار مجلس الأمن ١٨٨٧ (٢٠٠٩)، تواصل المملكة المتحدة حث الدول غير الأطراف في المعاهدة على أن تنضم إليها كدول غير حائزة للأسلحة النووية. وأضاف أن بلده يواصل العمل من أجل جذب هذه الدول إلى التيار الرئيسي الدولي لعدم الانتشار، وكان دوماً في صدارة الجهود الدولية المبذولة للتصدي للانتشار. ومن المهم أن يعمل المجتمع الدولي معاً من أجل كفالة وفاء جميع الدول الأطراف بالتزاماتها المتعلقة بعدم الانتشار.

٩٠ - وأردف قائلاً إن المملكة المتحدة تُدين بأقوى العبارات الممكنة استمرار جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في تطوير برامجها للأسلحة النووية والقذائف التسيارية، مما يُعد انتهاكاً مباشراً لقرارات مجلس الأمن العديدة. ويجب نبذ هذه الأنشطة بطريقة كاملة قابلة للتحقق ولا رجعة فيها، ويجب على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تتخذ خطوات ملموسة وموثوقة

طوعية لتمويل أنشطة تحقق الوكالة الدولية للطاقة الذرية اللازمة لرصد استمرار الامتثال.

٨٣ - وتابع قائلاً إن الأمر يتطلب استخلاص الدروس المستفادة من دورة الاستعراض السابقة وبذل جهود بناء موحّدة لتحقيق الهدف المتمثل في إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

٨٤ - ومضى قائلاً إن رومانيا تؤيد الاعتماد والتنفيذ العالميين لبروتوكولات إضافية لاتفاقات ضمانات الوكالة، بوصفها معيار التحقق الذي يُعزز قدرات الوكالة على اكتشاف أي شكوك تتعلق بعدم الامتثال والتصدي لها.

٨٥ - وأوضح أنه لا مجال للتهاون في ميدان الأمن النووي. ففي ظل التهديدات المتزايدة للأمن العالمي والإقليمي والوطني، وبخاصة التحدي الذي يُشكله الإرهاب النووي، يتطلب الأمر اتخاذ المزيد والمزيد من الإجراءات المنسّقة. ولذلك فلا مناص من أن تغطى جميع جوانب الأمن النووي، بما في ذلك أمن الفضاء الإلكتروني والتحليل الجنائية النووية، باهتمام متساو وتمويل ملائم. ورومانيا، من جانبها، تُشارك مشاركة تامة في الجهود الدولية المبذولة لمنع الإرهاب النووي، بما في ذلك من خلال المبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي.

٨٦ - واختتم كلمته قائلاً إن رومانيا رسخت مكانتها كجهة فاعلة مسؤولة تستخدم الطاقة النووية للأغراض السلمية حصرياً. ولديها سجل من الالتزامات الاستباقية إزاء مشاريع التعاون الدولي، وأصبحت إحدى الجهات الإقليمية الرئيسية التي تُقدّم التدريب على استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية.

٨٧ - السيد رولاند (المملكة المتحدة): قال إن معاهدة عدم الانتشار ذات أهمية حيوية للمملكة المتحدة وللمجتمع الدولي ككل. وإن المعاهدة التي لعبت دوراً لا مثيل له في وقف سباق الأسلحة النووية وإبقاء العالم آمناً هي في صميم الجهود الدولية المبذولة لوقف انتشار الأسلحة النووية، وإيجاد عالم

٨ قذائف عاملة. وذلك خفض العدد الإجمالي للرؤوس الحربية المتاحة للاستخدام إلى ما لا يزيد على ١٢٠ رأساً. وتظل الحكومة الحالية على التزامها بتخفيض المخزون الإجمالي من الأسلحة النووية إلى ما لا يزيد على ١٨٠ رأساً حريباً بحلول أواسط العشرينات من هذا القرن، على النحو المبين في استعراضها الدفاعي والأمني الاستراتيجي لعام ٢٠١٥.

٩٥ - واسترسل قائلاً إنه لا يمكن تحقيق نتائج مثمرة في مجال نزع السلاح النووي إلا باتباع نهج قائم على توافق الآراء يأخذ في الحسبان سياق الأمن العالمي. وإن التفاوض بشأن فرض حظر دولي على الأسلحة النووية لن يقرب المجتمع الدولي من تحقيق هدف إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. فهذا المنحى لن يُحسِّن من البيئة الأمنية الدولية ولن يزيد من الثقة والشفافية. بل إنه سيخفف أيضاً في التصدي للتحديات التقنية والإجرائية التي تواجه التحقق من نزع السلاح النووي. وأكثر الطرق عملية وفعالية نحو إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية يتطلب اتباع نهج تدريجي قائم على توافق الآراء إزاء نزع السلاح المتعدد الأطراف، يبني الثقة الضرورية بين الدول، ويضع الهيكل الدولي الأساسي اللازم لتهيئة الظروف لمزيد من نزع السلاح. وهذا الهدف هو أحد الأهداف الرئيسية لمعاهدة عدم الانتشار. وأي مبادرة تُنشئ عملية بديلة إنما تنطوي على خطر تقويض المعاهدة أو إضعافها وتؤثر سلباً على السلام والأمن الدوليين.

٩٦ - وتابع قائلاً إن الطلب العالمي على الطاقة يتزايد ويتزايد تطلع العالم إلى قيام التكنولوجيا النووية بدور في تأمين حياة أفضل نوعية وأطول بقاء لعدد من الناس أكبر بكثير. ولذلك تقوم المعاهدة بدور متزايد الأهمية في تعزيز ما يمكن أن تُقدمه التكنولوجيات النووية بطريقة آمنة ومأمونة ومضمونة ومستدامة. والمملكة المتحدة تتطلع إلى المستقبل كشريك عالمي ملتزم في ميدان استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية.

٩٧ - واختتم كلمته قائلاً إن المملكة المتحدة، بوصفها دولة حائزة للأسلحة النووية، ملتزمة بالهدف الطويل الأجل المتمثل في

بها للانضمام من جديد إلى صف المجتمع الدولي، وإيلاء رفاه شعبها أولوية على برامجها غير الشرعية.

٩١ - وأوضح أن خطة العمل الشاملة المشتركة هي إسهام هام في نظام عدم الانتشار. وإن المملكة المتحدة تظل على التزامها بشكل قاطع بتنفيذه التام والقوي، وتُرحب بالتقرير الأخير للوكالة الدولية للطاقة الذرية الذي يؤكد امتثال إيران لالتزاماتها ذات الصلة بالمجال النووي.

٩٢ - وأعرب عن تأييد المملكة المتحدة لإنشاء نظام ضمانات عالمي ومعزز، مع تطور تنفيذ الضمانات إلى مفهوم مستوى الدولة. وقال إن وفد بلده يؤيد أيضاً، كجزء من التزامه بالمعاهدة، مبدأ إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية بغية تعزيز نظام عدم الانتشار النووي والنهوض بالأمن الإقليمي والدولي.

٩٣ - وأضاف قائلاً إن المملكة المتحدة تؤكد من جديد التزامها بالقرار ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط، وتظل على استعداد لأن تدعم وتيسر بنشاط تجديد الحوار الإقليمي الرامي إلى تجاوز الاختلاف في الآراء بشأن الترتيبات المتعلقة بعقد مؤتمر. وهي تُشجع دول المنطقة على النظر فيما يمكن اتخاذه من خطوات عملية لبناء الثقة وتعزيز المشاركة الشاملة والمتوازنة والتي تُركز على النتائج.

٩٤ - وأردف قائلاً إن المملكة المتحدة لها سجل قوي في مجال نزع السلاح، فقد خفّضت من قواتها النووية بما يزيد على النصف من مستوى الذروة الذي وصلت إليه في الحرب الباردة في أواخر السبعينات. وبوصفها إحدى الدول الحائزة للأسلحة النووية المعترف بها، تمتلك حوالي ١ في المائة فقط من مجموع المخزون العالمي من الأسلحة النووية. وتظل المملكة المتحدة على التزامها الراسخ بنزع السلاح تدريجياً وامتثالها لالتزاماتها بموجب المادة السادسة من المعاهدة. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، أعلنت حكومة بلده أن الغواصات التي تقوم بدوريات لن تحمل إلا ٤٠ رأساً حريباً نووياً وما لا يزيد على

الدولية للطاقة الذرية بأن دور الوكالة هو تشجيع بحوث استخدام الطاقة الذرية في الأغراض السلمية في أنحاء العالم وتطويره والتطبيق العملي له وتقديم المساعدة في هذا الصدد، وكذلك تسهيل تبادل المعلومات التقنية والعلمية بشأن استخدام الطاقة الذرية في الأغراض السلمية. وتبعاً لذلك، يجب إزالة أي قيود لا موجب لها فُرضت على نقل المواد والمعدات والتكنولوجيا النووية ذات الصلة باستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية.

١٠١ - وأردف قائلاً إن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية هو خطوة عملية هامة لتحقيق عدم الانتشار. وهو أيضاً وسيلة فعالة لتعزيز الأمن الإقليمي والعالمي. ويجب تلافي الإخفاق في إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط بتنفيذ خطة العمل المتفق عليها في مؤتمر الاستعراض لعام ٢٠١٠ والقرار ١٩٩٥ على السواء. وعلاوة على ذلك، يجب أن تكون جميع المرافق النووية في الشرق الأوسط خاضعة لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. والسييل الوحيد لتعزيز الأمن الدولي هو تنشيط القنوات المتعددة الأطراف.

١٠٢ - واختتم كلمته قائلاً إن الأحكام المتعلقة بنزع السلاح الواردة في المادة السادسة من المعاهدة ما زالت لم تُنفذ بعد، وقد مضى قرابة نصف قرن على بدء نفاذ المعاهدة. ولذلك يجب إيلاء الأولوية للتوصل إلى معاهدة ملزمة قانوناً تحظر الأسلحة النووية، بالنظر إلى حالة الأمن الدولي والخطر التي تشكله هذه الأسلحة على الوجود.

١٠٣ - السيد فيينانين (فنلندا): قال إن المعاهدة تظل حجر الزاوية للنظام الدولي لعدم الانتشار، وعنصر أساسي في هيكل الأمن الدولي القائم على القواعد. وركائز المعاهدة الثلاث متساوية في أهميتها ومتراصة فيما بينها.

١٠٤ - واسترسل قائلاً إنه يجب التخلص من الأسلحة النووية حيث أنها تُشكّل، ما دام وجودها مستمراً، خطر وقوع كارثة

إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية، وتعتقد أن المعاهدة تُوفّر الإطار السليم لتحقيق تلك النتيجة. وتعترف المملكة المتحدة بالتزاماتها بموجب جميع الركائز الثلاث للمعاهدة وستواصل العمل مع شركائها الدوليين من أجل التصدي للانتشار النووي، وإحراز تقدم في مجال نزع السلاح المتعدد الأطراف، وتشجيع استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية.

٩٨ - السيد زروق (السودان): قال إن على جميع الدول الأطراف، بعد أن فشل مؤتمر الاستعراض لعام ٢٠١٥، أن تعمل معاً على كفالة التوصل إلى نتائج ناجحة في مؤتمر الاستعراض لعام ٢٠٢٠. والسودان، من جانبه، يُشارك بنشاط في الجهود الدولية لنزع السلاح. فالسودان، على سبيل المثال، من البلدان الأولى التي انضمت إلى معاهدة عدم الانتشار؛ وقد روج لمعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا (معاهدة بليندايا) ووقع عليها؛ وانضم إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في عام ٢٠٠٤؛ واستضاف الاجتماع الإقليمي الأول للسلطات الوطنية للدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية في أفريقيا في عام ٢٠٠٣.

٩٩ - وتابع قائلاً إن وفد بلده يؤكد من جديد أهمية اتباع نهج متوازن إزاء تنفيذ الركائز الثلاث لمعاهدة عدم الانتشار، وضرورة تعزيز بناء الثقة بهدف تحقيق عالمية المعاهدة. وإن تطوير تطبيقات نووية سلمية أمر له قيمة خاصة، بالنظر إلى الطلب المتزايد على التكنولوجيا النووية في ميادين مثل الصحة، وإنتاج الأغذية، والزراعة، والصناعة. وفضلاً عن ذلك، يمكن لجميع هذه التطبيقات أن تُسهم في تحقيق التنمية المستدامة.

١٠٠ - ومضى يقول إن استخدام العلم والتكنولوجيا النوويين في الأغراض السلمية حق مشروع وغير قابل للتصرف للدول الأطراف في المعاهدة، وهو جزء لا يتجزأ من سيادتها. وبالنظر إلى الأهمية المتزايدة للطاقة النووية بوصفها مصدراً كفؤاً ونظيفاً للطاقة، يُعد الحصول التام عليها، وبخاصة بالنسبة للبلدان النامية، أمراً بالغ الأهمية. ويعترف النظام الأساسي للوكالة

الدول الأطراف التي لم تُبرم بعد اتفاقات ضمانات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن تفعل ذلك دون إبطاء، وأن تشفعها بإبرام بروتوكولات إضافية، مما يُشكّل معيار التحقق الحالي من عدم الانتشار.

١٠٨- واسترسل قائلاً إن فنلندا تؤكد من جديد دعمها التام لإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، بما في ذلك في الشرق الأوسط. وينبغي استمرار المشاركة النشطة بين دول الشرق الأوسط، بدعم من المجتمع الدولي، والأمين العام للأمم المتحدة، ومقدمي القرار ١٩٩٥، وذلك بهدف عقد مؤتمر يُحقق هذه النتائج.

١٠٩- وأعلن أن الاتفاق الذي تم التوصل إليه مع إيران بشأن خطة العمل الشاملة المشتركة هو أمر مشجع. وينبغي أن تواصل جميع الأطراف تنفيذ ذلك الاتفاق تنفيذًا تامًا.

١١٠- وتابع قائلاً إن على جميع الدول أن تعمل معاً من أجل استئصال خطر الإرهاب النووي. وقد دأبت فنلندا، من جانبها، على تأييد تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، يكمله قرار مجلس الأمن ٢٣٢٥ (٢٠١٦). وقد استضافت أيضاً اجتماعاً عاماً للمبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي في عام ٢٠١٥.

١١١- وأردف قائلاً إن فنلندا كانت أول بلد يوافق على اتفاق ضمانات شاملة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وهي تنتج طاقة نووية بطريقة آمنة وموثوق بها منذ قرابة أربعين عاماً. ويتم الآن إنتاج ثلث الكهرباء في فنلندا باستخدام الطاقة النووية. وتقوم الشركات الفنلندية بالفعل بتشغيل أربعة مفاعلات نووية ويجري حالياً بناء مفاعلين إضافيين.

١١٢- ومضى قائلاً إن بلده يُعَلِّق أهمية كبيرة على الأمان النووي وقد دأب على تأييد المبادرات التي تقوم بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية في هذا المجال. ومن الضروري أن يكون لدى البلدان التي تستخدم الطاقة النووية إطار تشريعي

إنسانية لا يمكن تقدير حجمها. ومع ذلك، يتطلب الأمر اتباع نهج تدريجي وموحد وشامل للتوصل إلى تلك النتيجة. ولن يتم نزع السلاح النووي إلا إذا شاركت البلدان الحائزة للأسلحة النووية في الأمر سواء كانت دولاً أطرافاً في المعاهدة أم لم تكن. ومن الخطوات الأولى التي يمكن اتخاذها للتخفيف من الخطر الذي تُشكله الأسلحة النووية، وتمهيد الطريق نحو نزع السلاح النووي زيادة الشفافية وتعزيز التحقق وإلغاء حالة التأهب وتقديم ضمانات أمنية سلبية، واتباع سياسة "عدم المبادأة باستخدام الأسلحة النووية". وقد حان الوقت أيضاً لتناول الفجوة المعيارية التي لا تكون الأسلحة النووية غير الاستراتيجية بموجبها مشمولة بأي ترتيب دولي ملزم قانوناً. ولذلك فقد طلبت فنلندا إجراء دراسة يقوم بها معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث بشأن إمكانات تحديد الأسلحة فيما يتعلق بالأسلحة النووية غير الاستراتيجية.

١٠٥- واستطرد قائلاً إن وضع معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية موضع التنفيذ يظل أولوية، حتى وإن أوشك الوقف الفعلي لتجارب الأسلحة النووية أن يكون عالمياً، باستثناء جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وهو استثناء غير مقبول. وأضاف إن فنلندا تُدين التجارب النووية وتجارب القذائف التي يقوم بها ذلك البلد وتدعو إلى وقف فوري لبرامج غير المشروعة، كما تدعو إلى تقيده بالمعايير الدولية المقبولة عالمياً وبقرارات مجلس الأمن.

١٠٦- وأوضح قائلاً إن إنشاء فريق خبراء تحضير ربيع المستوى معني بإبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية كان تطورا مشجعاً، وإن وفد بلده يؤيد الجهود المبذولة لبدء مفاوضات من أجل وضع معاهدة تشمل إنتاج المواد الانشطارية وتخزينها.

١٠٧- وأضاف إن انتشار الأسلحة النووية لا يزال يُشكّل تهديداً خطيراً للسلام والأمن الدوليين. ولذلك ينبغي لجميع

١١٧- وأعربت عن ترحيب لاتفيا بإنشاء فريق خبراء تحضيري رفيع المستوى معني بإبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية في إطار مؤتمر نزع السلاح. وأعربت أيضا عن ترحيبها بإنشاء فريق خبراء حكومي للنظر في الدور الذي يقوم به التحقق في تعزيز نزع السلاح النووي.

١١٨- واسترسلت قائلة إن من الأهمية بمكان البدء فوراً في وضع معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية موضع التنفيذ. وتعد التجارب النووية التي قامت بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في الآونة الأخيرة رسائل تذكير خطيرة بالسبب الذي من أجله ينبغي أن يوضع بدء نفاذ المعاهدة على رأس جدول الأعمال. وأضافت إن لاتفيا تُدين بقوة التجارب النووية وعمليات إطلاق القذائف التسيارية غير المشروعة التي تقوم بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وتحثها على ألا تقوم بأي إجراءات أخرى يمكن أن تزيد من التوترات.

١١٩- وأعربت عن ترحيب لاتفيا بالتنفيذ الناجح لخطة العمل الشاملة المشتركة. إذ أن التنفيذ المستمر والتام لها سيعزز جهود عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي العالمية الطويلة الأجل. وعلى النقيض من ذلك، يساور لاتفيا قلق عميق لأن إحدى الدول الأطراف قد انتهكت الأحكام الأساسية لمذكرة الضمانات الأمنية المتصلة بانضمام أوكرانيا إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (مذكرة بودابست). فهذه الأعمال تُضعف إلى حد بعيد مستويات الثقة وتُقوض جهود عدم الانتشار النووي.

١٢٠- وأوضحت قائلة إن مما له أهمية قصوى الوفاء بالتزامات نزع السلاح وعدم الانتشار بموجب المعاهدات القائمة. وفي هذا الصدد، تدعو لاتفيا جميع الأطراف إلى كفالة التنفيذ التام الذي يمكن التحقق منه للمعاهدة المبرمة بين الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بشأن إزالة قذائفهما المتوسطة والأقصر مدى (معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى).

وتنظيمي سليم بشأن الأمان النووي والإشعاعي. ويتضمن الاستخدام المسؤول للطاقة النووية أيضا رقابة فعالة على دورة الوقود ووضع استراتيجية لإدارة النفايات النووية.

١١٣- واختتم كلمته قائلاً إن معاهدة عدم الانتشار توفر إطاراً عالمياً لتعاون يُعَوَّل عليه بشأن استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. ولكفالة التمتع بالاستخدامات السلمية للتكنولوجيا النووية في أنحاء العالم، يُعد تطبيق معايير الأمان وتوجيهات الأمن التابعة للوكالة الدولية للطاقة الذرية شرطاً أساسياً.

١١٤- السيدة سيسنيس (لاتفيا): قالت إن معاهدة عدم الانتشار هي حجر الزاوية للنظام العالمي لعدم الانتشار ونزع السلاح. وإن لاتفيا ملتزمة التزاماً قوياً بالتنفيذ التام للمعاهدة وتُرحب بالتقدم الكبير الذي أحرز في ركائزها الثلاث التي تُعزز كل منها الأخرى.

١١٥- وأردفت قائلة إن لاتفيا تؤيد هدف جعل العالم خالياً من الأسلحة النووية. بيد أنه لا يمكن أن تكون هناك طرق مختصرة لتحقيق نزع سلاح نووي فعال يمكن التحقق منه ولا رجعة فيه. ومن المهم، في هذا الصدد، التزام الحذر والامتناع عن خلق عمليات موازية يمكن أن تُنقص من الأهمية الاستراتيجية للمعاهدة. وعلاوة على ذلك، لا بد من إشراك الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لها في أي مفاوضات لنزع السلاح النووي.

١١٦- واستطردت قائلاً إن إيجاد التوازن الصحيح بين تعزيز المعاهدة والحفاظ على النظام الدولي سيكون الأمر ذا الأهمية القصوى. وتُعد اللبنة المحددة في خطة عمل مؤتمر الاستعراض لعام ٢٠١٠ الأساس لإحراز تقدم في جهود نزع السلاح النووي. وتؤيد لاتفيا تنفيذها التدريجي المستمر والتام والموضوعي.

المعاهدة المقبلة لحظر الأسلحة النووية لن تحل محل معاهدة عدم الانتشار بل ستكون بالأحرى معززة لها، وبخاصة ركيزتها المتعلقة بنزع السلاح النووي.

١٢٥ - واسترسلت قائلة إن الفلبين تدعو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وجميع الأطراف الأخرى إلى اتخاذ التدابير اللازمة لوقف تصاعد التوترات المتأججة في شبه الجزيرة الكورية. وعلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أيضا أن تعود على الفور إلى المعاهدة وأن تُنفذ اتفاقها السابق لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وبالإضافة إلى ذلك، تدعو الفلبين جميع الدول التي لم تنضم بعد إلى المعاهدة إلى أن تفعل ذلك وأن تُبرم اتفاقات الضمانات الشاملة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

١٢٦ - وأعلنت أن وفد بلدها يؤيد بقوة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، ويحث جميع الأطراف المعنية على اتخاذ تدابير ملموسة من أجل عقد مؤتمر هلسنكي في أقرب وقت ممكن.

١٢٧ - وأوضحت إن الفلبين تُعَلِّق أهمية كبيرة على استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية وعلى الدور القيادي الذي تقوم به الوكالة الدولية للطاقة الذرية في هذا الصدد، وبخاصة من خلال برنامجها للتعاون التقني.

١٢٨ - وأخيرا، تود الفلبين الإعراب عن شواغلها المستمرة بسبب العواقب الإنسانية المترتبة على استخدام الأسلحة النووية، وتدعو جميع الدول الأطراف في المعاهدة إلى أن تحرص على ألا تنظر، تحت أي ظرف من الظروف، في استخدام التكنولوجيا النووية في أي غرض سوى الأغراض السلمية.

رفعت الجلسة الساعة ١٣:٠٠

١٢١ - وأخيرا، تقوم ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية بدور أساسي في تنفيذ التزامات عدم الانتشار النووي بموجب معاهدة عدم الانتشار. وينبغي أيضا التأكيد على إسهام الوكالة في كفالة أعلى مستويات الأمان والأمن تسهيلا لاستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية.

١٢٢ - السيدة كولنسون (الفلبين): قالت إن بلدها ملتزم بقوة بمعاهدة عدم الانتشار وبإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. وإن معاهدة بانكوك، والفلبين طرف فيها، هي دليل على صلاحية مفهوم إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية. ويمكن لمبادئ توافق الآراء، وحسن النية، والتعاون التي أسهمت في نجاح إقامة تلك المنطقة في جنوب شرق آسيا أن تكون أمثلة يُحتذى بها في مثل هذه الترتيبات في المستقبل.

١٢٣ - وأردفت قائلة إنه على الرغم من عدم تحقق توافق آراء في مؤتمر الاستعراض لعام ٢٠١٥، فلا يزال وفد بلدها مقتنعا بأن التنفيذ المتوازن والفعال للالتزامات عبر جميع ركائز المعاهدة الثلاث سيُقرب المجتمع الدولي من تحقيق أهدافه المتعلقة بنزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي. وهناك فرصة للحفاظ على مكاسب مؤتمر الاستعراض لعام ٢٠١٠ بالنظر مجددا في وثيقته الختامية وخطة العمل التي وضعها. ومن أجل التوصل إلى نتائج إيجابية في عام ٢٠٢٠، ينبغي للدول الأطراف أن تُدرك العوامل التي أفضت إلى فشل مؤتمر استعراض عام ٢٠١٥، وأن تبني على الانجازات التي تحققت في مؤتمرات الاستعراض الناجحة الأخرى.

١٢٤ - واستطردت قائلة إن استمرار عدم إحراز تقدم في تنفيذ الالتزامات المتعلقة بنزع السلاح النووي يُعد مصدرا رئيسيا للقلق، وبخاصة فيما يتعلق بالإجراءين ٣ و ٥ من خطة عمل استعراض عام ٢٠١٠. وفي هذا السياق، تؤيد الفلبين عقد مؤتمر للأمم المتحدة للتفاوض بشأن صك مُلزم قانونا لحظر الأسلحة النووية، يُفضي إلى التخلص التام منها. وإن